الأمم المتحدة

ICCD/COP(17)/CST/L.1

Distr.: Limited
28 August 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف
لجنة العلم والتكنولوجيا
الدورة السابعة عشرة
أولانباتار، منغوليا، 17–21 آب/أغسطس 2026
البند 5 من جدول الأعمال
تجنب تدهور الأراضي والتربة في الأراضي الزراعية والحد منه وعكس مساره

تجنب تدهور الأراضي والتربة في الأراضي الزراعية والحد منه وعكس مساره

مشروع مقرر مقدم من رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يحيط علماً بالمقرر 19/م أ–16،

وإذ يشير إلى المادة 2 من الاتفاقية التي تنص على أن تحقيق هدف الاتفاقية سينطوي على استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز، في جملة أمور، على استصلاح الأراضي والموارد المائية وحفظها وإدارتها المستدامة، بما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي،

وإذ يشير أيضاً إلى المادة 18 من الاتفاقية المتعلقة بنقل التكنولوجيا واكتسابها وتكييفها وتطويرها،

وإذ يدرك أن الأراضي الزراعية والتربة تلعب دوراً محورياً في تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وكذا في ترابطها مع التنوع البيولوجي والمناخ، وأن تدهورها يقوّض قدرتها الإنتاجية، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية، وقدرة سبل العيش الريفية على الصمود،

وإذ يدرك أيضاً أن أسباب تدهور الأراضي والتربة في الأراضي الزراعية، وطبيعة هذا التدهور، تختلف باختلاف البلدان والمناطق، وأن البلدان ذات المساحات الأرضية المحدودة يمكن أن تواجه تحديات خاصة قد تتطلب اتخاذ تدابير محددة الهدف لتجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره،

وقد أحيط علماً بالوثيقة ICCD/COP(17)/CST/4 وبالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها،

1– *يُشجّع* الأطراف على تطبيق السلسلة الهرمية لتدابير تحييد أثر تدهور الأراضي على الأراضي الزراعية والتربة، مع إعطاء الأولوية لتدابير تجنب التدهور، ثم لتدابير الحد من التدهور الجاري وعكس مسار التدهور السابق عن طريق الاستصلاح وإعادة التأهيل، والقيام، عند الاقتضاء، بدمج

الرجاء إعادة الاستعمال

عمليات التقييم والتخطيط والرصد ذات الصلة في العمليات الموجودة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وباقي العمليات الوطنية ذات الصلة، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية؛

2- *يدعو* الأطراف إلى وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياسية وطنية، بما يتماشى مع الأولويات والظروف الوطنية، تعمل على تعزيز صحة التربة وتهيئ الظروف المواتية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة فعالة؛

3- *يدعو* الأطراف *أيضاً* إلى اتباع نُهج مبنية على الأدلة في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاقتصاد الحيوي المستدام، والحلول القائمة على الطبيعة و/أو النّهج القائمة على النُّظم الإيكولوجية، والإيكولوجيا الزراعية، والزراعة المتجدّدة، والزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة المستدامة للأراضي واستصلاح الأراضي، من بين نُهج أخرى، بهدف تجنب تدهور الأراضي والتربة في الأراضي الزراعية والحد منه وعكس مساره، مع تسهيل وصول صغار المزارعين ومستخدمي الأراضي الآخرين إلى التمويل والمعرفة؛

4- *يدعو* الأطراف *كذلك* إلى الاعتراف بمشاركة القطاع الخاص كمساهم في الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية والتربة وإصلاحها، وتحسين هذه المشاركة، بطرق منها مراعاة أنشطة القطاع الخاص ونماذج الأعمال التجارية ذات الصلة عند تصميم السياسات وأطر الرصد، وتقديم التقارير، وإعداد البيانات، ووضع الآليات المالية، عند الاقتضاء، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية؛

5- *يدعو* الأمانة والآلية العالمية، في إطار ولاية كل منهما، ورهناً بتوافر الموارد، مساعدة الأطراف المهتمة في تحديد الشروط التمكينية الرئيسية لتوسيع نطاق مساهمات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية والتربة، ويدعو أيضاً الشركاء المعنيين الآخرين إلى القيام بذلك؛

6- *يدعو* الأطراف كذلك، حسب الاقتضاء، ووفقاً للأولويات والظروف الوطنية، إلى النظر في إجراء تحليلات مبتكرة وتطلعية لكيفية تغير العوامل البيئية ومدى ملاءمة الأراضي بمرور الوقت، وتأثيرها المحتمل على الزراعة والمنتجين وأصحاب المصلحة الآخرين، واستخدام هذه التحليلات، عند الاقتضاء، لتوقع احتياجات وظروف الإنتاج المستقبلية، وتحديد مسارات التكيف، وتوجيه الاستثمارات في استخدام الأراضي والبنية التحتية والخدمات الداعمة للزراعة المستدامة؛

7- *يطلب* إلى الأمانة والآلية العالمية، في إطار ولاياتهما ورهناً بتوافر الموارد، أن تواصلان دعم الأطراف، بناءً على طلبها، بهدف تحسين الإدارة المستدامة للأراضي الزراعية والتربة لمعالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفقاً للظروف والأولويات والاحتياجات الوطنية، مع تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، في إطار ولاياتها؛

8- *يدعو* منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والشركاء التقنيين الآخرين إلى دعم الأطراف، بناءً على طلبها، في تعزيز التقييمات الوطنية، ورسم خرائط الأراضي الزراعية والتربة، ووضع نُظم الرصد اللازمة لتتبع التغيرات في أحوال الأراضي الزراعية وصحة التربة بشكل فعال، وقياس التقدم المحرز في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وتحديد المناطق التي يمكن استصلاحها والاستثمار فيها؛

9- *يدعو أيضاً* الآلية العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والشركاء التقنيين الآخرين، فضلاً عن الأطراف، وفقاً للمواد 5 و6 و20 من الاتفاقية، ومع مراعاة التوصيات الواردة في مجموعة أدوات تعبئة الموارد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى دعم الأطراف في تعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال مرفق البيئة العالمية، باتباع نهج يقوده كل بلد على حدة، وبالتعاون مع الشركاء الماليين الآخرين؛

10- *يطلب* من الأمانة والآلية العالمية مواصلة تعزيز تعاونهما مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، في إطار ولايات كل منهما، ومواصلة استكشاف سبل العمل من خلال فريق الاتصال المشترك لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي؛

11- *يطلب أيضاً* من الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف بموجب الأطر السياساتية.